منبثق من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور، ومستوح توجهاته من التجديد والتطوير والتحديث:

البرنامج الانتخابي للأخ علي عبدالله صالح

مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية

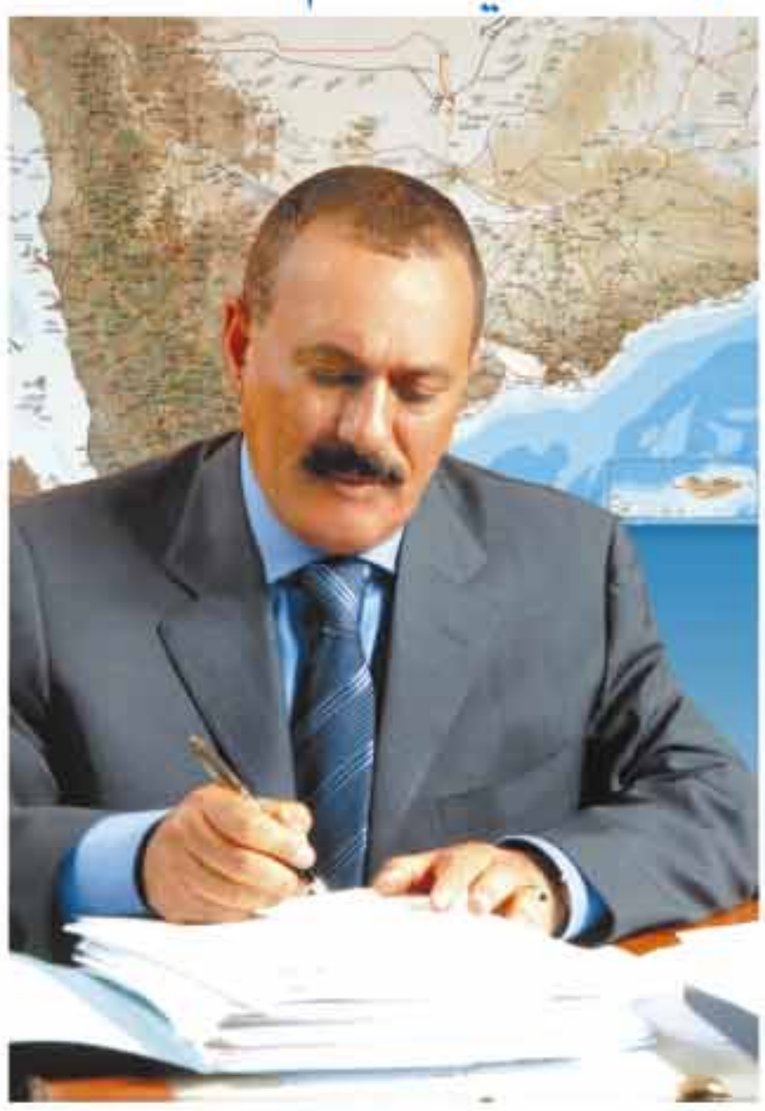

هذا البرنامج

- منبثق من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور، ومستوح توجهاته من التجديد، والتطوير، والتحديث
- يتوخى الإنتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة من البناء، والتنمية، والتميز، والتغيير نحو الأفضل، والى فتح آفاق جديدة رحبة أمام أجيال اليمن لتمكينها من مواكبة كل جديد ومعاصر ببناء إجتماعي متماسك، وحصيلة ثقافية وعلمية مميزة.
- يؤسس للمستقبل بشبكة عصرية من الإتصالات وتقنية المعلومات والطرق، وبنية تحتية متكاملة ومتطورة في قطاعات التعليم والصحة والمياه والبيئة والكهرباء وغيرها
- يسعى إلى وضع اللبنات لمجتمع متحضر، متسلح بالعلم والتكنولوجيا والى تعزيز سبل المشاركة المجتمعية، ودعم السلطة المحلية على أساس من اللامركزية- المالية والإدارية
- إذكاء روح الإنتماء الوطني وتعزيز المسار الديمقراطي وكفالة الحريات الفردية والعامة؛ وحماية حقوق الإنسان
- يرمي إلى إرساء صرح إقتصادي جديد متين ومتطور وتشجيع الإستثمار وتأمينه، وبناء شراكة تنموية مع مؤسسات القطاع الخاص
- يضع في مقدمة إهتمامه خدمة الأولويات الإستراتيجية في حياة المجتمع مثل قطاعات التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة
- يؤكد الإيمان بحق المرأة في المشاركة الكاملة في مختلف ميادين العمل ويدعم مساواتها بأخيها الرجل
- يقدم مقترحات عملية جديدة للحد من البطالة، والفقر، ومكافحة الفساد
- يستهدف تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن من أجل ترسيخ الأمن والإستقرار
- يولي إهتماما خاصا لقضايا الشباب باعتبارهم الركيزة الأساسية في النهوض بالوطن، وعماد الحاضر والمستقبل
- برنامج للجميع أطفالاً وشباباً، رجالاً ونساءً وذوي الاحتياجات الخاصة؛ وللمواطنين في الداخل والخارج ولكل فئات المجتمع
- يؤصل لسياسات خارجية متوازنة ويعزز لعلاقات وشراكات إقليمية ودولية مثمرة بما يخدم الأمن والسلام الدوليين

إنه برنامج لكل يمني ويمنية يحلم بيمن واعد مشرق من أجل أنْ نختاره للعمل، وتجدد العهد للسير معاً في ظل يمن جديد ومستقبل أفضل لأبنائه.

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

منذ الوهلة الأولى لتسلمنا مسؤولية قيادة الوطن في الـ١٧ من يوليو عام ١٩٧٨م في ظل ظروف بالغة السوء والتعقيد، عاش في ظلها الوطن حالة من الصراع الداخلي والشطري، وعدم الإستقرار وغياب الدولة ومؤسساتها وافتقاد المواطنين للأمن ولأبسط مقومات الحياة الحرة الكريمة والبناء والتنمية.. كان في مقدمة ما العمل على تكريس الأمن والإستقرار وبناء أسس الدولة اليمنية الحديثة.. مؤسسات وسيادة النظام والقانون والتي في ظلها أمكن بحمدالله وبتعاون الشرفاء المخلصين من أبناء الوطن تحقيق الكثير من الإنجازات والتحولات وعلى الأصعدة السياسية والديمقراطية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية والفكرية وغيرها، وفي مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن في الـ٢٢من مايو عام ١٩٩٠م والدفاع عنها مجسدين في ذلك الوفاء لمبادئ الثورة اليمنية الخالدة وتضحيات الشهداء الأبرار، وبذلنا كل الجهود من أجل تحقيق كافة التطلعات الوطنية لأبناء الشعب الذين منحونا ثقتهم الغالية من أجل السير بالوطن على دروب الحرية والوحدة والديمقراطية والتنمية والنهوض الحضاري الشامل.

وقد جسدنا ومازال خلال تعاملنا مع المسئولية سواء قبل إعادة تحقيق الوحدة وبعدها أوما بعد ذلك مبدأ التسامح والحوار والعفو، وحرصنا على انتهاج سياسة عقلانية معتدلة تستلهم تحقيق المصالح العليا للوطن والشعب، وتمتين الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي، والحرص على اغلاق ملفات الماضي بكل ما به من الصراعات والآلام التي شهدها الوطن على إمتداد تاريخه المعاصر منذ الثورة اليمنية الخالدة (٢٦سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م) في إطار ذلك غير المسؤول على السلطة والسعي لتحقيق المصالح الذاتية الأنانية واللجوء لممارسات الشمولية والنهج الطائش لبعض القوى المتطرفة التي عملت على تدمير حياة المواطنين وأرواحهم وأعراضهم وسلبهم كرامتهم وحرياتهم وحقوقهم وممتلكاتهم الخاصة، وحرصنا دوما على تضميد الجراح ومعالجة كافة القضايا العالقة وتأهيل المتضررين من تلك الصراعات والممارسات وفي مقدمة ذلك تكريس المصالحة الوطنية وحل مشاكل التأميمات التي حدثت خلال فترة الحكم الشمولي والمحافظات الجنوبية من الوطن والتي تم معالجتها بصورة عادلة ومرضية لكل الأطراف ملاكاً ومنتفعين، وكذا إحتواء الآثار السلبية الناتجة عن أحداث الـ ١٣ من يناير ١٩٨٦م المؤسفة والتي ظلت تجر ذيولها على الكثيرين ممن شاركوا فيها أو كانوا ضحايا لها.. بالإضافة إلى فتنة الردة والحرب والإنفصال في صيف عام ١٩٩٤م.. وتحملنا ثمنها أولئك الذين أشعلوها بهدف إعادة تمزيق وحدة الوطن وإثارة الفتنة من أجل حصولهم على ثمن بخس من الأموال التي يستثمرونها اليوم لحساباتهم الخاصة في الداخل والخارج، وأثروا من خلالها على حساب دماء الشهداء الأبرار وضحايا الفتنة من المعوقين و غيرهم.. وعلى حساب مصالح الوطن والمواطنين، وحيث حرصنا دوما على معالجة آثار تلك الفتنة وغيرها من الفتن كما هو الحال فيما جرى بصعدة وذلك بما أصدرناه من عفو عام وما أتخذناه من إجراءات ومعالجات لترتيب أوضاع كافة المتضررين من تلك الفتن، وإذا بقي هناك ثمة شيء بسيط لم يتم معالجته فهو محل النظر والمعالجة أولا بأول، وبما تقتضيه مصلحة الوطن.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات وغيرها من المشاكل والظروف الصعبة التي مرت بمسيرة الوطن خلال الفترة الماضية.. سواء على المستوى الداخلي أو على الإقليمي والدولي، إلا أننا وبحمد الله أستطعنا أن نواصل السير بسفينة الوطن بمواطني الأمن والسلامة وبناء اليمن الحضاري الجديد الذي جنبناه كل أشكال والتطرف وكل المخاطر والأعاصير التي أحدقت به في فترات زمنية مختلفة.. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كادت أن تجعل من اليمن الدولة الثانية بعد أفغانستان في قائمة الأهداف تحت مبرر محاربة الإرهاب، وأصبح الوطن والمواطنون وبحمد الله اليوم يظلل راية الوحدة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ينعمون بالأمن والإستقرار والطمأنينة والإنجازات الشاهقة وفي شتى مجالات الحياة، ويحتل اليمن مكانته المرموقة بين الدول والأمم إقليميا وقوميا وإسلاميا ودوليا بفضل المواقف الثابتة والنهج الصائب المعتدل الذي أمكن خلاله إقامة علاقات تعاون متينة ومثمرة مع الدول الشقيقة والصديقة وحل مشاكل حدود اليمن مع أشقائه وجيرانه بالسلمية والتفاهم الأخوي وعلى قاعدة لاضرر ولاضرار.. بالإضافة إلى تعزيز الأمن لخدمة قضايا أمته العربية والإسلامية، وخدمة الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

وما زال الوطن يواصل خطاه بكل الثقة والإقتدار صوب مستقبل أفضل واعد بمزيد من الإعمار والرخاء والتقدم والإزدهار بإذن الله.

ومن أجل الحفاظ على وطن آمن ومزدهر، وبناء مستقبل أكثر إشراقاً لأجيال قادمة فإننا نجدد العهد والوعد بالحفاظ على الثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية، وصون المنجزات الوطنية والتاريخية، ومواصلة مسيرة العطاء والتقدم، والمضي قدما في تحقيق المكاسب والإنجازات على جميع الأصعدة السياسية والديمقراطية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية وغيرها، وبذل الدؤوب من أجل ترسيخ أسس دولة المؤسسات والنظام والقانون.. وتعزيز الإستقرار.. وتعميق الممارسة الديمقراطية.. وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة ونهج التعددية السياسية.. وحماية واحترام حقوق الإنسان.. ومشاركة المرأة في الحريات العامة والفردية، وأن نرقى باليمن إلى مستوى طموح كل أبنائه رجالا ونساء في الداخل والخارج.. واستكمال مسيرة البناء والتنمية والنهوض الحضاري.. ومكافحة الفساد وتأسيس إقتصاد وطني متين يوفر حياة كريمة لكل المواطنين.

من أجل يمن الغد والمستقبل الأفضل الواعد بالخير والعطاء والمنجزات للشعب والأجيال القادمة نقدم هذا البرنامج

داعين الله العلي القدير أن يلهمنا الرشاد والسداد، وأن يكون عوناً لنا من أجل وطننا وشعبنا وأمتنا إنه سميع مجيب.

علي عبدالله صالح

يمن جديد.. مستقبل أفضل

مواطن حر.. ووطن ديمقراطي مستقر.

إدارة حديثة تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات.

مكافحة الفساد خيار ثابت ومسار لا يتوقف.

الحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع شبكة الأمان الإجتماعي.

إدارة حديثة تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات

أولاً: تحديث الإدارة الحكومية عبر:

١- تحسين المرتبات والأجور والبدلات لموظفي الدولة من القوات المسلحة والأمن، وبما يضمن لهم مستوى معيشي أفضل والعيش الكريم بشرف وكرامة، ويجنبهم الوقوع في أي مغريات أو أي قوى متربصة بالأمن والإستقرار الوطني تدين بالولاء لغير الوطن وتسعى لإستهدافه ودفعهم للإخلال بأداء واجباتهم.

٢- البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري بما يعزز التفاعل والتكامل بين مؤسسات ووحداتها الإدارية، وإلغاء مظاهر الإزدواج الوظيفي.

٣- مواصلة بناء القدرات المؤسسية في الجهاز الإداري.

٤- شغل الوظيفة العامة في المراكز القيادية بمعايير الكفاءة والنزاهة في إختيار القائم.

٥- الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بسهولة ويسر.

٦- تبسيط وتسهيل المعاملات الخدمية والحكومية بما يعزز بناء الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية.

٧- تطوير نظم وتقنيات المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط واتخاذ القرار الإداري.

٨- تحديد وظيفة الدولة بما يكفل افساح مجال أوسع لدور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٩- الإلتزام بمواعيد محددة لإنجاز معاملات المواطنين بيسر لدى الإدارات الحكومية.

١٠- مواصلة الإهتمام بالكفاءات الوطنية من ذوي التخصصات العلمية والإدارية والمهنية، وتطوير قدراتهم واستقطابهم للإستفادة منهم في مجال تطوير الإدارة الحكومية وفي إطار تطبيق مبدأ (الشخص المناسب في المكان المناسب).

ثانيا: تعزيز اللامركزية وتفعيل دور السلطة المحلية:

١- تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل إنتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية.

٢- إستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري المالي وفق أسس علمية واقتصادية واجتماعية ملائمة وتطوير التشريعات المنظمة لذلك.

٤- تقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.

إدارة إقتصادية حديثة تضمن مستوى معيشي أفضل

أولاً: اتباع سياسات إقتصادية محفزة للنمو عبر:

(١) إتباع سياسة مالية متوازنة تحقق ما يلي:

- تخفيض الضرائب وتحسين آليات تحصيلها وفي مقدمتها الضريبة على الأفراد.
- إجراء إصلاحات ضريبية وجمركية لتشجيع التجارة والإستثمار وتسهيل الإندماج في اقتصاديات دول

الحفاظ على قيم المجتمع الدينية وتنمية المقومات

- مواصلة الإهتمام بالمناطق الحرة والصناعية ومناطق التجارة الحرة وفي المقدمة المنطقة الحرة بعدن، وبما يعزز من دورها في خدمة الإقتصاد الوطني.

(٢) تنفيذ سياسة نقدية كفؤة تعمل على:

- الحفاظ على الإستقرار النقدي.
- تعزيز دور الوساطة المالية للقطاع المالي وتشجيع الادخار في أوساط المواطنين.
- توفير المتطلبات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية لسوق الأوراق المالية.

(٣) تطبيق سياسة فاعلة للتجارة الخارجية تقوم على:

- تنمية الصادرات غير النفطية وتنويع أسواقها
- تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- مواصلة جهود اليمن من أجل الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.

(٤) حماية أكبر للمستهلك من خلال:

- تفعيل الرقابة التموينية والصحية لحماية المستهلك.
- تطوير وسائل نشر التوعية الإستهلاكية.
- تطوير التشريعات الكفيلة بتعزيز مبدأ التنافس ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.

ثانياً: تنمية القطاعات الإقتصادية الواعدة عبر:

(١) تنمية القطاع الزراعي من خلال:

- مواصلة الإهتمام بالمزارعين والعاملين في قطاع الزراعة وتوفير الوسائل الزراعية الحديثة، و منحهم القروض الميسرة من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم وبما يكفل زيادة الإنتاج الزراعي.
- مكافحة التصحر وإستصلاح أراض زراعية جديدة.
- تشجيع استخدام المعدات والمدخلات الزراعية الملائمة.
- التوسع في زراعة المحاصيل النقدية.
- الإهتمام بالبحوث والإرشاد الزراعي وتقنين استخدام المبيدات المضرة.
- تطوير التسويق الزراعي داخليا وخارجياً.
- الإهتمام بالثروة الحيوانية والزراعة المطرية وتشجيع الإستثمارات فيها.

(٢) تحقيق الإستغلال الأمثل للثروة السمكية عبر:

- الإهتمام بالصيادين والإصطياد التقليدي وتوفير مستلزمات تطويره.
- إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وتنظيمية لقطاع الإصطياد.
- حماية الثروة السمكية من الإصطياد العشوائي ومنع تدمير البيئة البحرية.
- استكمال البنية التحتية من موانئ عائمة وثابتة مع توفير مشاريع تعليمية وتدريبية للقرى وتجمعات الصيادين.
- الإهتمام بمراكز الأبحاث الخاصة بالإصطياد والبيئة البحرية.
- تشجيع الإستثمار في أنشطة الإصطياد والتصدير والصناعات السمكية والخدمات المرتبطة بها.

(٣) تنمية الصناعات الإستخراجية والإنشائية من وتطوير البنى التحتية.

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الصناعات الإنشائية.

(٤) تنمية وتطوير الصناعات التحويلية من خلال:

- التوسع في إنشاء المناطق الصناعية وتطوير وتأهيل القائم منها.
- تأمين وتطوير البنية الأساسية الضرورية لقيام صناعات تحويلية متطورة.

(٥) تنشيط قطاع السياحة من خلال:

- الحفاظ على المقومات السياحية ورفع مستوى الوعي العام بأهمية السياحة.
- إستكمال وتطوير خدمات البنية التحتية المرتبطة بالسياحة وتشجيع الإستثمارات السياحية الخاصة المحلية والأجنبية.
- تنمية أنماط سياحية جديدة وبالأخص سياحة المتنزهات البحرية والمحميات الطبيعية والعلاج الطبيعي والسياحة الثقافية.
- الإهتمام بترميم وتأهيل المواقع السياحية الأثرية والطبيعية.
- العمل على تنشيط دور السفارات والقنصليات في ابراز المنتج السياحي اليمني.
- الإهتمام بإعداد الكوادر العاملة في المجال السياحي.. والتوسع في إنشاء معاهد التدريب الفندقي وتطويرها.
- تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للسياح في المنافذ الجوية والبرية والبحرية.
- التوسع في عمليات الترويج السياحي في الأسواق والمعارض والمؤتمرات الدولية.
- تشجيع ودعم الحرف التقليدية المرتبطة بالنشاط السياحي.

ثالثاً: تحفيز أنشطة القطاع الخاص وبناء شراكة تنموية مع مؤسساته وفق التوجهات التالية:

١- تشجيع وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في تطوير الإستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الإقتصادية.

٢- تفعيل الأطر المؤسسية الحكومية الداعمة للقطاع الخاص وإشراكه في الجهود الرامية إلى التكامل والإندماج الإقتصادي الثنائي والإقليمي والدولي.

٣- مساعدة القطاع الخاص في تطوير مؤسساته وأطره التنظيمية.

٤- إستمرار دعم المؤسسات غير الحكومية مثل الغرف التجارية والصناعية وإتحادها العام والإتحادات والجمعيات الفرعية والتي تهدف إلى تنظيم ورعاية المصالح التجارية والصناعية وتطويرها.

الحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع شبكة الأمان الإجتماعي

أولاً: تبني برامج لمحاربة البطالة والفقر وتوفير فرص عمل للشباب والقادرين:

١- إستقطاب وتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية المشغلة للعمالة في كافة مناحي الإقتصاد الوطني.

مستوى أفضل.

٤- توسيع برامج الإقراض الأصغر وإنشاء بنوك للتمويل الأصغر وتشجيع البنوك على إقراض صغار المستثمرين.

٥- تطوير وتحسين خدمات الأعمال للمنشآت الصغيرة والأصغر.

٦- إنشاء وحدات سكنية لمحدودي الدخل.

٧- توزيع أراض سكنية وزراعية للشباب ومحدودي الدخل في إطار مشاريع الأمل.

٨- مواصلة الإهتمام بأصحاب المهن الحرة وحمايتهم وتطوير مهاراتهم وبما يعزز من دورهم في خدمة التنمية.

٩- تنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإقتصادية الواعدة.

١٠- تشجيع ودعم برامج القروض الصغيرة والأصغر لتحسين فرص العيش وإيجاد أنشطة مدرة للدخل.

١١- إنشاء بنك الأمل للفقراء للإقراض الأصغر وتقديم خدماته بأسعار فائدة مخفضة.

ثانياً: تعزيز برامج شبكة الأمان الإجتماعي لمكافحة الفقر وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية للمواطنين عبر:

١- تعزيز برامج شبكة الأمان الإجتماعي وتقديم منظومة متنوعة من الخدمات والمشاريع العامة في مجال تنمية البنية الأساسية لتحفيز الإستثمار، وكسر عزلة المناطق الريفية وتوسيع الأسواق وخلق فرص عمل.

٢- إعادة هيكلة نظام التأمينات الإجتماعية بما يضمن ديمومته وتنوع خدماته وبما يكفل الكفاءة والشفافية.

٣- زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الإجتماعي ليشمل الفئات المستحقة في عموم المحافظات.. ورفع الإعانات النقدية المقدمة للمستفيدين.

٤- إنشاء مراكز تدريبية وإنتاجية للفئات بغرض تأهيلهن للمنافسة في الحصول على فرص عمل وإيجاد أنشطة ذاتية مدرة للدخل.

٥- التوسع في تقديم خدمات برنامج تنمية المجتمع والأسر المنتجة للنهوض بالأسرة في الريف والحضر.

٦- تحسين مستوى معيشة الفئات الإجتماعية الأولى بالرعاية ورفع أجور الفئات الأدنى في السلم الوظيفي.

تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن من أجل تعزيز الأمن

٧- تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الحماية الإجتماعية والمشاريع المدرة للدخل.

٨- تبني برامج موجهة لذوي الإحتياجات الخاصة من المعاقين بما يحقق اندماجهم في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية.

٩- مواصلة الإهتمام بالمهمشين وتحسين أحوالهم المعيشية والتوسع في إنشاء المزيد من المدن السكنية الحديثة والمجهزة بكافة الخدمات في بقية محافظات الجمهورية، وامتدادا لما تم بناؤه من مدن سكنية حديثة في كل من صنعاء وعدن والحديدة وتعز لصالح المهمشين وفي إطار الحرص على الإرتقاء بمستوى معيشتهم معيشيا وتعليميا وصحيا وثقافيا وإدماجهم في المجتمع والإسهام في مسيرة بنائه.

بنية أساسية متطورة لإقتصاد وطني متين

أولا: زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية والتوسع في التغطية من خلال:

١- توليد الطاقة الكهربائية بالوسائل الحديثة والمتطورة وبمايلبي الاحتياجات الراهنة والمستقبلية المتزايدة للطاقة الكهربائية لإستخدامها في مجالات التنمية الصناعية والزراعية.

٢- إنشاء المزيد من المحطات الاستراتيجية لتوليد الطاقة الكهربائية بالغاز.

٣- تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية والتخطيطية والمالية لقطاع الكهرباء.

٤- تنمية مصادر الطاقة البديلة خاصة في المناطق الريفية والجزر.

٥- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الطاقة للمساهمة في سد فجوة الطلب القائمة في قطاع الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد.

ثانيا: تطوير شبكة النقل والطرق بما يلبي احتياجات النمو الإقتصادي من خلال:

١- إنشاء شبكة عصرية لنقل الحديدي للمعادن والبضائع والركاب.

٢- التوسع في إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والريفية وإستكمال الربط الإقليمي.

٣- تطوير الموانئ والمطارات والمنافذ البرية وتحسين خدماتها ووسائل السلامة فيها.

٤- تأمين سهولة التنقل داخل المدن ووضع خطة للنهوض بالنقل العمومي الجماعي.

ثالثا: إقامة بنية تحتية متطورة للاتصالات وتقنية المعلومات عبر:

١- توسيع وتطوير خدمات الاتصالات والبريد وضمان انتشارها في عموم المحافظات.

٢- تشجيع الإستثمار الخاص في مجال الإتصالات وتقنية المعلومات وتحفيز التنافس فيه.

٣- الإستفادة من تقنية المعلومات لتطوير خدمات الإتصالات والبريد.

رابعاً: انتهاج سياسة مالية وبيئية سليمة من خلال:

١- تحسين إدارة الموارد المائية والبيئية والحفاظ عليها وحمايتها من الهدر والإستنزاف والتلوث.

٢- بناء المزيد من السدود والحواجز والمنشآت المائية للحفاظ على المياه.